اقتصاد

الحكومة تناقش مشروع صندوق الضمان الصحي لمتقاعدي الجيش العربي السوري

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت بالأمس مشروع قانون بتعديل المادة /٣/ من المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٣ المتضمن إحداث صندوق الضمان الصحي لمتقاعدي الجيش العربي السوري وذلك نظراً للإصابات التي يتعرض لها العسكريون المجندون والاحتياطيون نتيجة إجرام التنظيمات الإرهابية أو الجهات المعادية وبالتالي تؤدي إلى إنهاء خدماتهم في معظم الأحيان وبهدف تشميل من تقل نسبة معلوليتهم عن النسبة المحددة في التشريعات النافذة حالياً لتتم معالجتهم مجاناً في المشافي والمراكز الصحية العسكرية تقديراً لبطولاتهم وتضحياتهم ووافق على رفعه الى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

وطلب المجلس في جلسته التي عقدت أمس برئاسة المهندس عماد خميس رئيس المجلس – وفق بيان لها – من وزارة الخارجية والمغتربين تفعيل تواصل البعثات السورية في الخارج مع المستثمرين السوريين الراغبين بالعودة للاستثمار وإقامة مشروعات في سورية وتقديم جميع المعلومات اللازمة لهم عن البيئة الاستثمارية والتسهيلات والمزايا التي يتم تقديمها في هذا الاتجاه.

وفي سياق متصل ونظراً لتزايد عدد الجهات الراغبة بتنظيم المعارض بعد الانتصارات التي حققتها قواتنا المسلحة وعودة الأمن والاستقرار إلى مختلف المناطق وإقلاع العملية الإنتاجية كلف المجلس وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع محددات وركائز لتنظيم المعارض ورعايتها لتكون في الإطار الصحيح.

كما كلف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باستيراد مادة الموز وإدراجها ضمن قائمة المستوردات بهدف زيادة الكميات المطروحة في الأسواق من هذه المادة وتوفيرها للمواطنين بأسعار مناسبة.

ودرس المجلس مشروع القانون المتعلق بإعفاء مكلفي الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء والنظافة والأنظمة البلدية وأقساط المساكن المخصصة من الوحدات الإدارية للمنذرين بالهدم من الفوائد والجزاءات وغرامات التأخير وأقساط قيمة العقارات وكل الديون والذمم المالية العائدة لأي من سنوات ٢٠١٧ وما قبل إذا سددوا ما عليهم حتى غاية ٣١/١٢/٢٠١٨ ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره. ووافق المجلس على تخصيص محافظات (القنيطرة- درعا) بمساهمات مالية من الإيرادات المحلية المضافة إلى الرسوم الجمركية لدعم موازناتها المستقلة لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية.

٦٥٨ مليار ليرة (١,٥ مليار دولار) أودعها ١١ مصرفاً خاصاً في مصارف خارجية

| المحرر الاقتصادي

◄ ٥٨٠ مليار ل.س أودعها الزبائن فمنحت المصارف تسهيلات بـ٢٨٩ ملياراً منها ٢٣ بالمئة غير منتجة

◄ ١٢,٦ مليار ليرة رواتب ونفقات موظفين و٣٢٩,٦ مليوناً للدعاية والإعلان في ٢٠١٧

كشفت البيانات المالية السنوية النهائية للعام ٢٠١٧ لـ١١ مصرفاً خاصاً (من أصل ١٤ يعملون في سورية، باستثناء البنك العربي وبيمو وسورية والخليج لعدم نشر البيانات حتى نهاية الأسبوع الماضي على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية) عن إيداع نحو ٦٥٨,٣ مليار ليرة سورية في مصارف خارجية، على شكل حسابات جارية تقل عن ٣ أشهر، وإيداعات تزيد على تلك المدة، وهذا ما يعادل نحو ١,٥١ مليار دولار أمريكي، على أساس سعر صرف رسمي ٤٣٦ ليرة للدولار في نهاية العام الماضي، وهو ما يشكل نحو ٤٣ بالمئة من موجودات (أصول) تلك المصارف الـ١١، والتي تجاوزت مبلغ ١٥٣٠ مليار ليرة سورية، أي ما يعادل ٣,٥ مليارات دولار أمريكي، كما هي في نهاية العام ٢٠١٧.

«الوطن» اطلعت على البيانات السنوية النهائية للمصارف، بغية قراءة وعرض بعض الأرقام التجميعية، دون أن تدخل في موضوع التحليل، والذي نتركه للمختصين وأصحاب الشأن، مع التأكيد على أهمية صمود القطاع المصرفي خلال سنوات الحرب، بما فيها من تداعيات سلبية على القطاع، لاسيما مخاطر سعر الصرف وأثره في العمل المصرفي وبياناته.

وأودع الزبائن (بدون إيداعات المصارف فيما بينها) نحو ٥٧٩,٧ مليار ليرة سورية في تلك المصارف الخاصة الـ١١، أي ما يعادل نحو ١,٣٣ مليار دولار أمريكي، علماً بأن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (قروض وحسم سندات..بالنسبة للمصارف التقليدية، وبيوع مؤجلة وتمويلات.. بالنسبة للمصارف الإسلامية) بلغت نحو ٢٩٨ مليار ليرة سورية، أي ما يعادل نحو ٦٣٨ مليون دولار أمريكي (رقم تراكمي)، وهو ما يقارب ١٩ بالمئة من إجمالي الموجودات، وأكثر من ٥١,٤ بالمئة من إجمالي ودائع الزبائن، منها نحو ٦٨,٩ مليار ليرة ديون غير عاملة، أو غير منتجة، لتزيد نسبتها على ٢٣ بالمئة من إجمالي التسهيلات الممنوحة وذمم البيوع وأرصدة التمويلات.

وبحسب البيانات، فقد أنفق ١١ مصرفاً خاصاً نحو ١٢,٦ مليار ليرة سورية على موظفيهم خلال العام الماضي (٢٠١٧)، منها ١٠,١٨ مليارات ليرة سورية للرواتب والأجور، والبقية أنفقت على التدريب والسفر والتنقلات وتعويضات نهاية الخدمة والمكافآت والعلاوات والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، وجاء في المرتبة الأولى لجهة نفقات الموظفين بنك سورية الدولي الإسلامي بما يزيد على ملياري ليرة سورية، تلاه بنك البركة بنحو ١,٧٥ مليار ليرة، ثم فرنسبنك بنحو ١,٦٣ مليار ليرة، أما الأقل فكان بنك الأردن بنحو ٤٢٢ مليون ليرة سورية. والشرق بنحو ٤٥٤ مليون ليرة وبنك قطر الوطني بنحو ٥٢٣ مليون ليرة، لينفق البقية بين ٩٠٠ و١,٤ مليار ليرة، علماً بأن الإنفاق على الموظفين لا يرتبط بحجم الراتب للموظف فحسب، وإنما بعدد الموظفين ومدى الانتشار للبنك، بصورة أساسية.

أما نفقات الدعاية والإعلان، فقد بلغت خلال العام الماضي نحو ٣٢٩,٦ مليون ليرة سورية، وسط تباين واضح في اهتمام كل بنك بهذا البند، والذي يتضمن أيضاً الإنفاق على المعارض والعلاقات العامة والتسويق، ويعد بنك البركة الأكثر اهتماماً في هذا البند، إذ أنفق نحو ٨٧,٦ مليون ليرة سورية، تلاه بنك سورية الدولي الإسلامي بمبلغ ٦٣,٣ مليون ليرة، ثم بنك الشام بمبلغ ٤٩ مليون ليرة سورية، أما الأقل إنفاقاً على بند لدعاية والإعلان فهو بنك الأردن بنحو ٥,٧ ملايين ليرة سورية وبنك عودة بنحو ٧,٥ ملايين ليرة وبنك بيبلوس بمبلغ ١٠,٦ ملايين ليرة سورية، لينفق البقية بين ١٥ و٢٨ مليون ليرة، علماً بأنه من الضروري النظر إلى الإنفاق على هذا البند كنسبة من إجمالي نفقات المصرف، لتحديد أهميته بشكل دقيق، إلا أن الواضح أن الرقم ضعيف نسبياً.

يشار إلى أنه بحسب البيانات الأولية والنهائية لجميع المصارف الخاصة العاملة في سورية، فقد تبيّن أنها حققت إيرادات (دخلاً تشغيلياً) بأكثر من ٥٨ مليار ليرة سورية، لكنها حققت خسارة ناجمة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي بنحو ٥٠,٦٥ مليار ليرة سورية، وصفت في البيانات المالية بأنها خسارة غير محققة، إثر الفرق بين سعر الصرف بداية العام ٢٠١٧ ونهايته، فبرزت نتيجة لذلك خسارات في الربح التشغيلي للـ١٤ مصرفاً خاصاً بنحو ٧,٣٥ مليارات ليرة سورية، وخسارة صافية (بعد احتساب الضرائب) بنحو ٣٥,٣ مليار ليرة سورية، علماً بأن إجمالي موجودات المصارف سجلت نحو ١٨٩٩ مليار ليرة سورية في نهاية ٢٠١٧، أي ما يعادل أكثر من ٤,٣٥ مليارات دولار أمريكي (على أساس سعر صرف ٤٣٦ ليرة)، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين نحو ٣١٨,٢٥ مليار ليرة سورية، بما يعادل نحو ٧٢٩ مليون دولار أمريكي، ويبلغ عدد الأسهم في القطاع المصرفي نحو ٨٠٣,٩ ملايين سهم.

يشار إلى أن التحليل الدقيق والمتكامل لتلك البيانات يفترض أن يكون في سياق تاريخي، بحيث يلاحظ نمو وتطور كل بند خلال فترة زمنية معينة، علماً بأنه خلال تحليل القطاع بشكل عام يفترض أن يستثني بيانات الحرب لأنها استثنائية، إلا في حالة دراسة أثر الحرب في الأداء المصرفي.

وسط اعتراضات من «الوكلاء»

«هيئة الإشراف» لـ«الوطن»: الترخيص لشركات وساطة في التأمين خلال أيام

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن» عن قرار يتم إنجازه خلال أيام في مجلس إدارة الهيئة يسمح بالترخيص لشركات وساطة تعمل في سوق التأمين المحلي، وسوف تكون تلك الشركات محدودة المسؤولية ومساهمة، بينما يتراوح رأسمالها بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون ليرة سورية، مبيناً أن العديد من الطلبات الأولية تقدمت للهيئة لتأسيس مثل هذه الشركات، مبيناً أن أسلوب عمل الشركة يحقق مزايا أكثر من العمل الفردي لجهة التزام هذه الشركات عادة بمعايير العمل والتسويق المتداولة، وهو ما يحقق حالة ثقة ومصداقية أوسع لدى الزبون، مع التأكيد أن الأولوية في هذه الشركات سيكون للخبرات المحلية السورية.

وحول معارضة بعض وكلاء التأمين للسماح بتأسيس مثل هذه الشركات لاعتبارهم أنها منافس قد يضر بمصالحهم وتستحوذ على حصصهم في سوق العمل؛ بين المدير أن الباب مفتوح لمن يرغب من الوكلاء بتأسيس مثل هذه الشركات وأن السوق يتسع للجميع، علماً بأن وجود مثل هذه الشركات يزيد من حالة المنافسة وجودة الخدمات المقدمة وبالتالي يصب بمصلحة المؤمن لهم وشركات التأمين في الوقت نفسه، والتحول بهذا العمل من الطابع الفردي نحو الطابع المؤسساتي، كما يمكن أن يحقق هذا النظام من العمل عدالة أكبر لجهة فرص العمل للوكلاء، حيث يلاحظ حالياً أن حصة بعض الوكلاء عبارة عن عقد في الشهر بينما ينجز وكيل آخر عقداً أو عقدين في كل يوم، وأن مثل هذه الشركات تعمل في معظم الدول المجاورة وخاصة لبنان حيث استطاعت الشركات اللبنانية الحصول على خبرات عالية وتراكمية في هذا المجال مكنها من العمل في العديد من أسواق التأمين العربية وخاصة الخليجية، وأن هناك الكثير من الخبرات السورية المحلية قادرة على تسجيل حضور جيد في هذا العمل.

وعن حالات المخالفة لدى بعض وكلاء التأمين بين المدير أنه منذ بداية العام الجاري عملت هيئة الإشراف على التأمين على فصل نحو ١٠ وكلاء مرخص لهم، وذلك بسبب ارتكابهم عدة مخالفات، أهمها عدم الإلتزام بأنظمة العمل والتعليمات الصادرة عن الهيئة، إضافة لعدم تجديد الأوراق الخاصة ببعض الوكلاء، مبيناً أن العدد الإجمالي للوكلاء المرخص لهم حالياً يقترب من ١٢٠ وكيل تأمين، وأنه تم العمل على استصدار قرار للترخيص لنحو ١٨ وكيل تأمين تقدموا للاختبارات المطلوبة ضمن الشروط والمعايير المحددة من الهيئة.

كما يفيد أن الهيئة تعمل لتوسيع مساحة العمل التأميني في السوق المحلية من خلال زيادة عدد وكلاء التأمين وزيادة فاعلية دورهم من خلال التأهيل و التدريب معتبراً أن وكلاء التأمين والوسطاء والشركات الجديدة في هذا المجال هم من يحدد حجم السوق لجهة القدرة على تأمين عقود جديدة والتحفيز على التوجه نحو التأمين وخاصة في العديد من المنتجات التأمينية الجديدة، وأن حالة الانفتاح على المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار ومواكبة الاقتصاد الذي بدأ يتعافى بحاجة لتطوير آليات وتقنيات العمل التأميني ومنها زيادة العمل على تدريب وتأهيل وكلاء التأمين بما يمكنهم كي يكونوا على كفاءة أكبر في تسويق المنتجات التأمينية و التعامل مع مختلف شرائح المجتمع المستهدفة.

رئيسة غرفة التجارة والصناعة لـ«الوطن»:

٥٠٠ تاجر وصناعي وحرفي استمروا بأعمالهم في الرقة

|صالح حميدي

كشفت رئيسة غرفة تجارة وصناعة الرقة رندة العجيلي لـ«الوطن» أن نحو ٥٠٠ تاجر وصناعي من المنتسبين لغرفة تجارة وصناعة الرقة استمروا في فعالياتهم الاقتصادية التجارية والصناعية والحرفية وممارسة نشاطاتهم وأعمالهم على أرض محافظة الرقة حتى تاريخه، مبينةً على هامش اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للغرفة أمس في غرفة تجارة دمشق؛ أن هؤلاء ورغم كل الظروف التي مرت على محافظة الرقة ورغم تضرر منشآتهم ومحالهم استمروا بأعمالهم داخل المحافظة.

وأشارت العجيلي إلى وجود ١١ ألف سجل تجاري في مدينة الرقة تتوزع بين فعاليات تجارية وحرفية وبنسبة أقل للصناعية تتمثل بمنشآت ومعامل وشركات ومحال تعمل داخل الرقة ويجددون انتسابهم في مقر الغرفة المؤقت بدمشق.

وخلال ترؤسها لجلسة الهيئة العامة أمس؛ أملت العجيلي بانعقاد اجتماعها القادم على أرض المحافظة بعد تخليصها من النهب والتدمير والتهجير على يد التحالف الدولي والمجموعات الإرهابية، ليكون تجار الرقة الجند الأوفياء في إعادة بنائها وإعمارها والنهوض بالأعمال والنشاطات إلى مراحل متقدمة من كل الفعاليات التجارية والصناعية، داعيةً أعضاء الهيئة العامة للمساهمة في تقديم المقترحات والتوصيات والرؤى التي تساهم في النهوض باقتصاد الرقة خاصة والاقتصاد السوري بشكل عام.

من جانبه عرض عضو مكتب الغرفة فايز الحسين جدول أعمال الهيئة العامة وتم التصديق على التقرير السنوي للغرفة للعام ٢٠١٧ وعلى الميزانية الختامية وحسابات الواردات والنفقات وتقرير مفتش الحسابات ومشروع الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٨.

على حين قدم عضو مجلس الإدارة قاسم المطر توصية مفادها أن الهيئة العامة هي من يحدد رسوم الانتساب والاشتراك السنوي وليس وزارة التجارة الداخلية، مبيناً أن الرسم بقيمة ١٠٠ حتى ٢٠٠ ألف ليرة للدرجة الممتازة ومن ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ إلف ليرة للدرجة الثانية و٣٥ ألف ليرة رسم اشتراك سنوي، تعد رسوماً مرتفعة جداً خلال الظروف الحالية للغرفة، لأنهم مهجرون ومعظمهم مستأجرون لمحال تجارية وبيوت بدمشق، داعياً إلى عدم التصويت على هذا البند وإعادة النظر فيه لحين العودة إلى أرض المحافظة.

وطالب بان تكون الملاءة المالية والمادية للمنتسب هي من يحدد الدرجة في الغرفة وليس القدم وعدد السنوات، منوهاً بأن البعض في الغرفة يفضلون تنسيب هؤلاء بالدرجة الرابعة وهم من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وخاصة من المهندسين حتى لا ينافسوهم في انتخابات الغرفة.

«مداد» ينتقد ويقترح حول مشروع قانون الاستثمار الجديد:

يوسّع دائرة الفساد ويغلّب المصالح الضيقة على حساب العام

| الوطن

سلّط مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» الضوء على قانون الاستثمار الجديد، الذي هو قيد التعديل حالياً في اللجنة المختصة ضمن الهيئة السورية للاستثمار، متوجهاً بالنقد للعديد من بنوده، بحسب مسوّدة مشروع القانون المقترحة، ومقدماً مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، على اعتبار أن المسوّدة «لا تشكل بما هي عليه، مقاربة منطقية لخلق بيئة استثمارية، يمكن الانطلاق منها، والتأسيس عليها».

وذكرت ورقة «وجهة نظر» للمركز بعنوان «حول مشروع قانون الاستثمار الجديد في سورية: رؤية إطارية من منظور نقدي»، موقّعة باسم الباحث الاقتصادي الدكتور مدين علي أن عملية تحليل بسيطة لمسودة مشروع قانون الاستثمار المقترح التي سبق أن أعدتها هيئة الاستثمار، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإستثمار، وتم عرضها على العديد من اللجان المتخصّصة، كلجنة البرامج والسياسات، وغيرها، تبين بوضوح، أنها جاءت مخيبةً للطموح والآمال، جراء الخلل الكبير، ونقاط الضعف المختلفة، والثغرات الكبيرة التي سيطرت على مشروع القانون، في مختلف فقراته ومواده، جراء غياب المنهجية والرؤية العلمية المتكاملة، واصفةً بعض مواد القانون وفقراته بالضبابية وعدم الوضوح، إذ وردت عبارات مطاطة، تفتح المجال لتفسيرات متباينة واستنسابية، وتقديرات جزافية، ووجهات نظر شخصية مختلفة، ما سيجعل مشروع القانون فيما لو تحول إلى قانون، مدخلاً لتوسيع دائرة الفساد، وتغليب المصالح الفئوية الضيقة، على حساب الصالح العام والمصالح العليا للدولة والمجتمع السوري، ما يعني أن مشروع القانون بصيغته الأولية المطروحة لا يعد إطاراً يكرس الشفافية والوضوح، ولا يشكل رافعة لتحفيز الاستثمار والتنمية وإعادة الإعمار؛ بل على العكس من ذلك، إذ إنه وبسبب الغموض الذي يكتنف بعض الصياغات وبسبب العبارات المطاطة والمخاتلة التي تتخلل بعض مواده، أو فقراته، قد يتحول إلى غطاء قانوني لشرعنة الفساد، ما سيزيد الطين بلة، ويضع العراقيل القانونية أمام أي محاولة إصلاح جدية وحقيقية.

ويلاحظ بصورة عامة –بحسب الورقة– أن القانون يمنح هيئة الاستثمار صلاحيات ومهام إضافية، ليست من اختصاصها، ولا يمكن، ولا يجوز أن تكون من اختصاصاتها، ولا تملك من الناحية العملية، الخبرة التاريخية، ولا الإحاطة، ولا الكوادر، ولا القدرة الكافية للقيام به، وهي مهام تندرج بالأساس في نطاق مهام ومسؤوليات واختصاص هيئة تخطيط الدولة، المعنية اختصاصاً بإعداد الخطط، ورسم البرامج، وتحديد الأولويات والبرامج واقتراح السياسات.

ورأت الورقة أن صيغة المسودة المقترحة تكرس مزيداً من تركيز الصلاحيات وتركزها بيد هيئة الاستثمار على حساب البنى والمؤسسات الحكومية التخطيطية والتنموية، والقانونية والقضائية.. وغيرها صاحبة السلطة والاختصاص، وهذا غير صحيح من الناحية العملية.

> يجب إعادة صياغته بشكل واضح وشفّاف وإعادة النظر بصلاحيات هيئة الاستثمار

وطالبت الورقة بضرورة عدم التسرع في استصدار القانون، وفتح باب المشاركة في مناقشته أمام مراكز الأبحاث والأكاديميين، ومختلف القوى السياسية والاقتصادية، التي لها كلّ الحق في المشاركة في مناقشة مشروع القانون، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بصلاحيات هيئة الاستثمار، وإجراء مطابقة بين قانون الهيئة، وما يتضمنه مشروع القانون المقترح، وإذا كانت مسودة القانون كما وردت، منسجمة مع صلاحيات الهيئة وقانونها، لذا يقترح إعادة النظر بصلاحيات الهيئة ومهامها، تحديداً لجهة ما يتعلق بدورها في تحديد مضمون التنمية ورهاناتها، والمناطق التنموية والأولويات والاستراتيجيات، وغير ذلك من صلاحيات ومهام، تتحدث عنها مسودة المشروع، وكأنها من اختصاص الهيئة وصلاحياتها.

وطالبت الورقة برد الاعتبار بالاختصاص والمسؤولية والمهام لجهة ما يتعلق بإعداد الخطط والبرامج ورسم الاستراتيجيات التنموية لهيئة تخطيط الدولة، وتحديد مهام هيئة الاستثمار كذراع فنية متخصصة، ينحصر دورها ومهامها وصلاحياتها في نطاق عملية الترخيص والمتابعة، وتقديم الدعم اللوجستي، بالإضافة إلى ضرورة إحداث غرف محاكم ومراكز متخصصة في عملية التحكيم وفض النزاعات والخلافات المتعلقة بقضايا الاستثمار، واستبعاد أي دور لهيئة الاستثمار في هذا السياق.

إضافة إلى صياغة مواد القانون وفقراته بعبارات واضحة وشفافة، لا تحتمل التأويلات ولا التفسيرات ولا وجهات النظر الشخصية ولا المقاربات الاستنسابية والقياسية، وصياغة القانون، بحيث يتضمن إشارة واضحة وصريحة لأسماء الجهات المتخصّصة، وعدم ترك عبارات من قبيل (الجهات المختصة)، وعدم التمييز بالمعاملات والمحفزات والتفضيلات بين مناطق متضررة، ومناطق غير متضررة، فالقانون هو قانون استثمار لكل سورية، ولجميع المناطق دون تمييز. أما بخصوص المناطق المتضررة فيمكن أن يكون لها قانون خاصٌ بها.

واختتمت الورقة بالتأكيد على أنه في جميع الأحوال؛ إن استصدار صك تشريعي (قانون استثمار) يعد مدخلاً مهمّاً، لكنه غير كاف، لأن تحفيز الاستثمار يحتاج لتوافر شروط ومتطلبات أخرى، تتجاوز بأهميتها مسألة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات التي يمكن أن يتضمنها قانون الاستثمار، منها: الاستقرار السياسي والأمني، وضوح الرؤية الاقتصادية والخيارات التنموية والقطاعية، بنية مصرفية وسياسة نقدية ومالية شفافة ومرنة، وضوح القوانين والتشريعات، استقرار السياسات والقوانين الاقتصادية، وجود أسواق حقيقية بالمعنى الجغرافي والاقتصادي، وجود قضاء عادل ونزيه وشفاف مطابق للمعايير الدولية، موارد بشرية مؤهلة ومدربة بصورة جيدة، وجود بنية تحتية صلبة وناعمة (طرق ومطارات وموانئ وسكك حديد وانترنت واتصالات وكهرباء ومياه...) قوية ومتينة، يمكن التأسيس عليها لبناء قاعدة اقتصادية إنتاجية حقيقية لمرحلة ما بعد الحرب.